

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣

بتحديد أقدمية تخرجى كليات الهندسية والمعاهد العليا الصناعية
وكلية الفنون الجميلة (قسم العمارة) دفعة يونيو سنة ١٩٦٦
الذين عدل عن تكليفهم بالقوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تحدد أقدمية كل من تخرجى كليات الهندسة والمعاهد
العليا الصناعية وكلية الفنون الجميلة (قسم العمارة) دفعة يونيو سنة ١٩٦٦
الذين عدلت القوات المسلحة عن تكليفهم بها اعتبارا من تاريخ تكليف
زميله الأصلي في الجهة التي أعيد توزيعه عليها ، فإذا تعدد الزملاء في هذه
الجهة فيعد في تحديد أقدميته بتاريخ صدور أول أمر تكليف لأي من هؤلاء
الزملاء ، فإذا لم يكن له زميل في الجهة المذكورة فتحدد أقدميته اعتبارا
من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ تاريخ جدول القوات المسلحة عن تكليف
التخرجين المشار إليهم للعمل بها .

ولا يستحق هؤلاء التخرجون مرتباتهم إلا من تاريخ تسلمهم العمل .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ مفرسة ١٣٩٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣

بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى نص المادة ١ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب فقرة قبل الأخيرة ،
نصها الآتي :

" ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من المواطنين المشار إليهم
قرار من رئيس الجمهورية " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ مفرسة ١٣٩٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١٤٠ و ١٧٨ و ٢٥٥ و ٢٦٣ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ،
النصوص الآتية :

" مادة ١٤٠ - في جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث
سنوات على آخر إجراء صحيح فيها .

ومع ذلك ، لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض .

" مادة ١٧٨ - يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ
إصداره ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة ،
وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته
وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، وأسماء الخصوم وألقابهم
وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم .

كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات
الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ، ورأى النيابة
ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والتصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء
الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يرتب
عليه بطلان الحكم " .

" مادة ٢٥٥ - يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم
الصعيقة صورة منها بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب ، وسند
توكيل المحامي الموكل في الطعن . ومذكرة شارحة لأسباب طعنه .

كما يجب عليه أن يودع في ذات الوقت :

(أولا) صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة
من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت ، وصورة من الحكم الابتدائي إن
كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، فإن لم تودع هذه الأوراق
وقت تقديم الصعيقة حكم ببطلان الطعن .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه أو الحكم الابتدائي ، أن يسلم لمن شاء من الخصوم
الطعن بطريق النقض ما يطلبه من صور الأحكام أو المستندات أو الأوراق
بدون رسوم ، على أن تدل هذه الصور بعبارة " لتقديمها لمحكمة النقض " .